

في هذا العدد

- 1 ص الحصار يؤثر على حياة الأسر
- 3 ص وكيل الأمين العام يُحذّر من مجاعة في اليمن
- 4 ص دور المراكز الفرعية في تنسيق المساعدات الإنسانية
- 5 ص انخفاض في حالات الاشتباه بالكوليرا
- 6 ص الصندوق الإنساني يُخصّص \$70م لتمويل 49 مشروعاً



النازحون في اليمن يعيشون بدون أبسط الاحتياجات. الصورة: أوتشا اليمن

العناوين الرئيسية

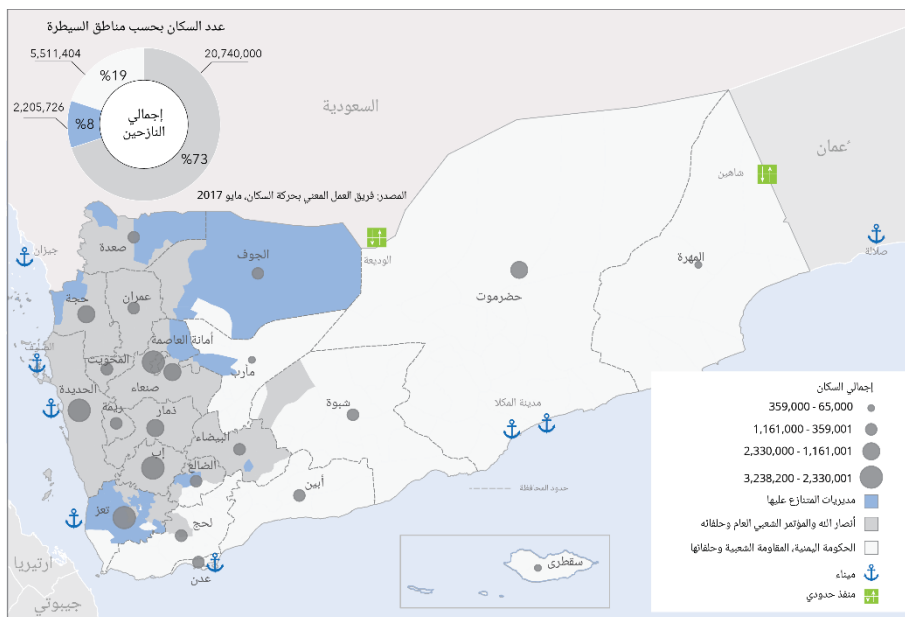
- يؤثر الحصار وإغلاق المطارات والموانئ الهامة على إيصال المواد الإنسانية والتجارية الأمر الذي يؤثر على معيشة ملايين الأشخاص.
- انخفض عدد حالات الاشتباه بالكوليرا في مختلف أنحاء اليمن ولكن خطر الكوليرا لا يزال قائماً.
- وصلت المساعدات الإنسانية إلى 2.3 مليون شخص في مناطق يغطيها مركز عدن.
- قام الصندوق الإنساني بتخصيص 70 مليون دولار لتمويل 49 مشروعاً في 15 محافظة.

الحصار يُعقّد من الأزمة التي تعصف بحياة السكان
تعطل الإمدادات الإنسانية والتجارية

تشهد اليمن أسوأ أزمة أمن غذائي في العالم حيث يُقدّر بأن حوالي 17 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي بينما وصل عدد الذين لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم القادمة إلى رقم مهول وهو 7 ملايين شخص جميعهم مهددون بخطر المجاعة. يعتمد البلد بشكل شبه كامل على الواردات التجارية لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وقد أدى إغلاق الموانئ والمطارات الهامة في البلد منذ 6 نوفمبر 2017م من قبل التحالف الذي تقوده السعودية إلى تعطيل وصول الإمدادات الإنسانية والتجارية على حد سواء، الأمر الذي يهدد حياة الكثير من السكان في اليمن.

تبلغ احتياجات اليمن الشهرية من الواردات الغذائية ما يقارب 350,000 طن متري (منها 75,000 طن متري من واردات المساعدات الإنسانية) وتصل حوالي 80 بالمائة من هذه الواردات عبر ميناء الحديدة وميناء الصليف والتي تصل قدرتهما الاستيعابية الشهرية مجتمعين إلى 660,000 طن متري. إن استمرار عمل هذين المينائين يُعدّ أمراً ضرورياً من أجل استمرار أعمال الإغاثة في اليمن.

تم فتح الموانئ والمطارات الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية في 12 نوفمبر إلا أن هذه الموانئ تفتقر إلى القدرة اللازمة للتعامل مع الكميات الكبيرة من الشحنات التجارية والإنسانية التي كان ميناء الحديدة وميناء الصليف يستقبلانها. وعلاوة على ذلك وكما توضح الخريطة أدناه فإن أي شحنات يتم إرسالها إلى شمال اليمن

مواقع الموانئ حسب تركيز السكان (حتى تاريخ أبريل 2017)


المصدر: الحكومة اليمنية / وزارة الإدارة المحلية / الجهاز المركزي للإحصاء، TFPM

أرقام

إجمالي عدد السكان	27.4 مليون شخص
إجمالي الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية	20.7 مليون شخص
إجمالي الأشخاص شديدي الاحتياج للمساعدات الإنسانية	9.8 مليون شخص
عدد الأشخاص النازحين داخلياً والعائدين	2.9 مليون شخص
عدد الوفيات (منظمة الصحة العالمية)	8,673
عدد الجرحى (منظمة الصحة العالمية)	49,963

المصدر: وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017 ومنظمة الصحة العالمية (حتى تاريخ 15 سبتمبر 2017)

التمويل

2.3 مليار دولار أمريكي	التمويل المطلوب
1.3 مليار دولار أمريكي	من التمويل تم تلقيه لخطة الاستجابة الإنسانية
55.9%	نسبة التمويل (15 نوفمبر 2017)

المصدر: نظام التعقب المالي نوفمبر 2017م

تضطر لعبور مناطق مواجهات مشتتة حتى تصل إلى السكان المحتاجين لها الأمر الذي يزيد من تكاليف النقل وكذا المخاطر الأمنية التي يتعرض لها العاملون في مجال الإغاثة.

منع دخول الإمدادات الضرورية مثل الأدوية وغيرها

"سيتحول الوضع الإنساني في اليمن إلى وضع كارثي وسيؤدي إلى مزيد من الوفيات إذا لم يتم إعادة فتح كافة المنافذ البحرية والجوية والبحرية" المدراء التنفيذيون لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي

حتى تاريخ 15 نوفمبر أدى الحصار إلى منع وصول ما يقارب من نصف مليون طن متري من الأغذية والوقود محملة على 29 باخرة منعت من الوصول إلى اليمن. لقد تم إجبار تسع بواخر كانت قد حصلت على تصريح من آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة على مغادرة المرسى في ميناء الحديدة قبل تفريغ حمولتها ومنعت السفن الأخرى التي كانت قد حصلت على التصريح وكانت في مسارها نحو ميناء الحديدة من دخول الميناء في 13 نوفمبر. لقد انخفضت كميات المواد التجارية والإنسانية الغذائية داخل اليمن بشكل ملحوظ كما قفزت أسعار الوقود والغذاء وغاز الطبخ والمياه المنقولة بالشاحنات إلى مستويات غير مسبوقة الأمر الذي يفاقم من المصاعب التي تواجه الأسر المعدمة أصلاً. كما أدت التقلبات الكبيرة في أسعار الوقود إلى رفع أسعار النقل في مختلف أنحاء البلد. وفيما يلي ملخص قصير للأثار الأولية للحصار على القطاعات الرئيسية حتى تاريخ 20 نوفمبر:

أسعار الوقود: مع تناقص الكميات الواردة من الوقود ارتفعت أسعار الوقود والبتروول إلى مستويات قياسية حيث سجلت زيادة بنسبة 170 بالمائة في السوق غير الرسمية. وأدت الزيادة في أسعار الوقود بدورها إلى زيادة في أسعار المياه التي تنقل بالشاحنات بنسبة 133 بالمائة في صنعاء وسيؤدي ذلك كله إلى زيادة الضعف والهشاشة لدى ملايين اليمنيين الذين لديهم قدرة محدودة على الوصول إلى المياه كما أن ذلك يهدد بحدوث انتكاسة في التقدم المحرز في مكافحة وباء الكوليرا. وتُشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أنه قد تم إغلاق 15 مرفقاً صحياً بسبب عدم توفر المياه. كما أدى نقص توفر الوقود إلى مضاعفات خطيرة على أسعار السلع حيث ارتفعت بشكل كبير تكاليف نقل السلع والمواد. الوقود كذلك مطلوب لمطاحن الحبوب من أجل إنتاج الدقيق.

الصحة: لا زالت الإمدادات الطبية الضرورية بما في ذلك اللقاحات والعلاجات اللازمة لمكافحة انتشار وباء الكوليرا ممنوعة من الدخول من جيبوتي الأمر الذي يُعرض حياة ملايين السكان للخطر. إن عدم إدخال المواد الطبية الضرورية لصحة الأمهات يُعرض للخطر حياة ما يقارب 400,000 امرأة حامل ومواليدهن الجدد بما في ذلك ما يقارب 53,000 امرأة يواجهن خطر التعرض لمضاعفات أثناء الولادة.

الغذاء: وحتى مع الرفع الجزئي للحصار يُقدّر برنامج الغذاء العالمي أن ما يقارب 3.2 ملايين شخص سوف يُضافون إلى عدد الأشخاص غير الأمنين غذائياً وإذا لم تصل الإمدادات الجديدة اللازمة فإن ما يقارب 150,000 طفل مصاب بسوء التغذية سيصبحون معرضين للموت خلال الأشهر القليلة القادمة.

ترحيل اللاجئين: تم تأجيل ثلاث رحلات بالقوارب خططت لها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لنقل ما لا يقل عن 329 لاجئاً من عدن وإعادتهم إلى الصومال.

حركة العاملين في مجال الإغاثة: لا زال ما يقارب 400 عامل في مجال الإغاثة عالقين في جيبوتي وعمان وصنعاء ومواقع أخرى بسبب إلغاء رحلاتهم الجوية.

أثر الحصار على حياة الأسر

أصبح معظم اليمنيين غير قادرين على شراء الغذاء

بينما يُتوقع أن تكفي مستويات المخزون الحالية من القمح والدقيق في اليمن لفترة شهرين إلى ثلاثة أشهر قادمة إلا أنه وبسبب الارتفاع السريع في الأسعار والتضخم أصبح أثر الحصار على معظم الأسر الضعيفة محسوساً في كافة أنحاء البلد حيث تراوحت الارتفاعات السعرية في السلة الغذائية ما بين 8 إلى 28 بالمائة في المتوسط ومن المتوقع أن يتدهور وضع الأمن الغذائي لهذه الأسر أكثر فأكثر.

يتوقع أن تنفد مخزونات الأرز والقمح في اليمن خلال ثلاثة أشهر تقريباً إذا استمر الحصار الحالي

أكثر من 70 بالمائة من الأسر في اليمن ليس لديها مخزون غذائي وسيكون للزيادة الأخيرة في أسعار الغذاء تأثير سلبي فوري على أمنها الغذائي ومستوى التغذية لديها.

متوسط الزيادة الشهرية في أسعار السلة الغذائية للاحتياجات الأساسية للأسر حسب المحافظة من 2017-11-6 إلى 2017-11-10



المصدر: منظمة أكتد، منظمة أوكسفام، منظمة العمل ضد الجوع، و فيوزنت، نوفمبر 2017م

إن الواقع المرير الذي يواجهه اليمنيون منذ عامين ونصف هو أن الملايين منهم لا يستطيعون توفير الغذاء لأطفالهم على الرغم من توفر الغذاء في الأسواق ولكن بأسعار لم تعد في متناول الكثير منهم. وبحلول منتصف يوليو تم تقدير بأنه من 19.7 مليون شخص متأثرين بالنزاع هناك ما لا يقل عن 10.3 ملايين شخص (أو 35 بالمائة من سكان اليمن) بحاجة ماسة لمساعدة إنسانية فورية من أجل انقاذ حياتهم. كما أن

أولئك السكان الذي كانوا يكابدون مصاعب الحياة اليومية ويلجؤون لآليات تساعدهم على التأقلم مثل عدم تناول الطعام بشكل يومي وتقليل عدد الوجبات أو الحصول على المياه من مصادر ملوثة سيئتهور وضعهم أكثر فأكثر مع ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة وسلباً الكثير منهم لاتخاذ قرارات صعبة بشأن ما تبقى لديهم من موارد.

أظهر مسح سريع للأسعار في السوق تم تنفيذ من قبل منظمة أكتد ومنظمة أوكسفام ومنظمة العمل ضد الجوع ومنظمة فيوزنت بعد أربعة أيام من فرض الحصار إلى حدوث زيادات دراماتيكية فورية في أسعار السلع الأساسية (مثل القمح وزيت الطبخ والمياه النظيفة وغاز الطبخ) وهذه السلع ارتفعت أسعارها مرات عديدة خلال العامين الماضيين ولكن بمعدل 21 بالمائة في المتوسط في مختلف أنحاء البلد ولكن الزيادة الحالية في الأسعار تُعد غير مسبقة.

تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن أكثر من 70 بالمائة من الأسر ليس لديها أي مخزون من الأغذية وأنها تشتري الغذاء الذي تحتاجه بشكل يومي من الأسواق ولذلك فسيكون لارتفاع الأسعار أثراً سلبياً مباشراً على أمنها الغذائي ووضعها التغذوي.

يعيش 70 بالمائة من السكان على أو تحت خط الفقر¹ والسبب في ذلك انقطاع معظم الرواتب الحكومية ووضع الاقتصاد الذي تقلص بنسبة 46 بالمائة بحسب تقديرات وحدة المعلومات الاقتصادية. انخفضت ساعات العمل في الأعمال التجارية بنسبة 50 بالمائة في المتوسط مقارنة بفترة ما قبل الأزمة الأمر الذي أدى إلى تسريح ما يقارب من 55 بالمائة من القوى العاملة. لقد أدى انتشار البطالة بشكل واسع إلى بقاء متوسط الأجور اليومية كما هو بدون تغيير خلال العامين الماضيين على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية.

وكيل الأمين العام يحذر من مجاعة في اليمن

قام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة في أكتوبر بزيارة محافظات عدن ولحج وصنعا والحديدة وحجة وعمران

أكثر من 70 بالمائة من الأسر في اليمن ليس لديها مخزون غذائي وسيكون للزيادة الأخيرة في أسعار الغذاء تأثير سلبي فوري على أمنها الغذائي ومستوى التغذية لديها.

في نهاية زيارته لليمن التي امتدت لخمسة أيام جدد السيد مارك لوكوك وكيال الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة التأكيد على أن لدى الأمم المتحدة والشركاء الآخرين القدرة على توسيع أعمال الإغاثة والمساعدات ولكنها تحتاج إلى تمويل أكثر كرمياً وأكثر سرعة من جانب المانحين. كما دعا وكيل الأمين العام كافة الأطراف للالتزام بتسهيل أعمال وأنشطة الإغاثة الإنسانية. وزار وكيل الأمين العام ست محافظات والتقى بالمسؤولين في كل من عدن وصنعا.

قال وكيل الأمين العام: "في كل مكان ذهبت إليه شاهدت الطرق والجسور والمصانع والفنادق والمنازل مدمرة بسبب الغارات أو القصف". وأضاف: "لقد زرت المستشفيات في لحج والحديدة وجميعها تفتقر إلى الكهرباء والمياه إلا فيما ندر. التقيت في الحديدة بطفلة عمرها سبع سنوات اسمها نورا تزن 11 كيلوجراماً وهو الوزن الطبيعي لطفل يبلغ من العمر عامين اثنين وليس سبعة أعوام. قال لي الدكتور خالد، مدير مستشفى الثورة، حيث يتم علاج الطفلة إن المستشفى لا يستطيع علاج الكثير من حالات الأطفال المصابين بسوء التغذية لعدم وجود مكان لهم".

¹ تقييم البنك الدولي، 2017م

"لقد التقيت كذلك ببعض النازحين الذين يُقدر عددهم بثلاثة ملايين شخص والذين اضطروا لمغادرة منازلهم وشاهدت الظروف المعيشية الفظيعة التي يعيشون فيها. في احد مخيمات النازحين في مديرية عبس بمحافظة حجة، التقيت بفاطمة البالغة من العمر 25 عاماً والتي هربت هي وأسرتها من صعده التي كانت معيشتهم فيها جيدة حيث كان لديهم مزرعة. تنتظر فاطمة مولودها السابع هذا الشهر في خيمتها الرثة المصنوعة من ألواح بلاستيكية بدون أي إشراف طبي مناسب. أصبح زوجها معوقاً ولا يستطيع العمل وأصبحوا يفتاتون من التسول ومن



وكيل الأمين العام لوكوك يطلع على الوضع في اليمن. الصورة: أوتشا

المساعدات الإنسانية. تأثرت النساء والفتيات بهذه الأزمة أكثر من الفئات الأخرى. كان العنف المبني على النوع الاجتماعي متفشياً في اليمن قبل النزاع حيث هناك ملايين الفتيات والنساء اللواتي يتعرضن للخطر ولكن الوضع ازداد سوءاً منذ بدء هذا الصراع".

شدّد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة على أن إنهاء الصراع يتطلب حلاً سياسياً للأزمة ودعا السلطات في عدن وصنعاء للوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسها لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين لها وأن يتم دفع الرواتب للموظفين الحكوميين وأن يتم إعادة فتح مطار صنعاء أمام الحركة التجارية وأن يتم تحسين تشغيل الموانئ وعلى الأخص ميناء الحديدة.

كما دعا وكيل الأمين العام كذلك الدول الأعضاء التي تدعم الأطراف اليمنية والتي لها تأثير عليها أن تبذل قصارى جهودها لضمان الالتزام بالقانون الإنساني الدولي وحماية السكان المدنيين. في الثامن من نوفمبر وبعد تقديم إحاطة لمجلس الأمن قال وكيل الأمين العام لوسائل الإعلام أنه ما لم يتم رفع الحصار واتخاذ خمس إجراءات محددة فإن المجاعة سوف تضرب اليمن. تشمل هذه الإجراءات ما يلي:

1. أولاً: الاستئناف الفوري لكافة الخدمات الجوية الاعتيادية التابعة للأمم المتحدة وشركاء العمل الإنساني الآخرين إلى صنعاء وعدن.
2. ثانياً: يجب إعطاء تلميحات واضحة وفورية أنه لن يتم تعطيل هذه الخدمات الجوية في المستقبل.
3. ثالثاً: الاتفاق الفوري على تحديد موقع معين لباخرة برنامج الغذاء العالمي في المياه الإقليمية بالقرب من عدن وتقديم تلميحات أنه لن يحدث أي تعطيل مستقبلي في المهام التي تدعمها هذه الباخرة.
4. رابعاً: الاستئناف الفوري لوصول المواد الإنسانية والتجارية إلى كافة الموانئ في اليمن – وعلى الأخص وصول الأغذية والوقود والأدوية والمواد الضرورية الأخرى.
5. خامساً: الاحجام عن تأخير أو منع وصول كافة السفن التي اجتازت آلية الفحص والتفتيش التابعة للأمم المتحدة وبحيث تتجه هذه السفن فوراً بدون أي تأخير إلى الموانئ بأسرع وقت ممكن.

دور المراكز الإنسانية في تنسيق المساعدات: عدن

على الرغم من البيئة الصعبة لا زال شركاء العمل الإنساني في اليمن مستمرين في تقديم المساعدات الإنسانية من خلال خمسة مراكز إنسانية في عدن والحديدة وإب وصعدة وصنعاء. منذ أغسطس 2017م، تم تقديم المساعدات المباشرة شهرياً إلى ما لا يقل عن سبعة ملايين شخص من الفئات شديدة الاحتياج. إن هدف هذه المراكز الإنسانية هو تحسين فاعلية الاستجابة من خلال ضمان تقييم الاحتياجات وتنسيق المساعدات والتخطيط للاستجابة وتنفيذ أنشطة المتابعة والتقييم بشكل أقرب من الفئات السكانية المحتاجة.

و بتاريخ نوفمبر 2017م يعمل 133 شريكاً في العمل الإنساني في مختلف أنحاء اليمن منهم 91 منظمة غير حكومية محلية و 34 منظمة غير حكومية دولية و 8 وكالات تابعة للأمم المتحدة بزيادة مقدارها 6 منظمات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ويوجد معظم شركاء العمل الإنساني في أمانة العاصمة (53) ومن ثم عدن (48) وتعز (48) وصنعاء (46) والحديدة (41) وعمران (40) وحجة (40) وإب (39). وتعدّ إمكانية الوصول من المعوقات الأساسية التي تضعف فاعلية عمليات الإغاثة. ويعمل العديد من شركاء العمل

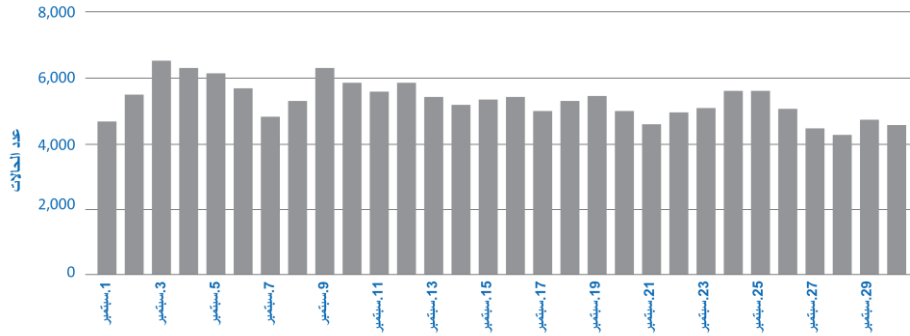
ينسق مركز عدن إيصال المساعدات إلى خمس محافظات حيث وصل شركاء العمل الإنساني إلى حوالي 2.3 مليون شخص بالمساعدات خلال الفترة من يناير إلى أغسطس

تضطر إدارة مستشفى الثورة في الحديدة إلى عدم قبول حالات الأطفال المصابين بسوء التغذية بسبب اكتظاظ المستشفى وعدم توفر السعة الكافية. وكيل الأمين العام لوكوك

شهر سبتمبر وكنتيجة لذلك عمدت منظمة أطباء بلا حدود إلى تخفيض سعة الاستيعاب في العديد من المرافق التابعة لها.

لكن تهديد الكوليرا لم ينته بعد حيث لا زال شركاء القطاع الصحي يحتفظون بما يصل إلى 3,551 سريراً في 213 مركزاً لعلاج الكوليرا و 937 نقطة توفير محلول الإرواء بالفم في 234 مديرية متأثرة بالوباء في 20 محافظة إلا أن هناك مخاوف من أن الحصار الحالي يمكن أن يؤدي مجدداً إلى عودة وباء الكوليرا للانتشار بسبب منع وصول العديد من المواد الطبية التي هناك الحاجة ماسة لها.

حالات الاشتباه بالكوليرا في سبتمبر 2017م



تقرير منظمة الصحة العالمية عن الوضع رقم 40 (سبتمبر 2017)

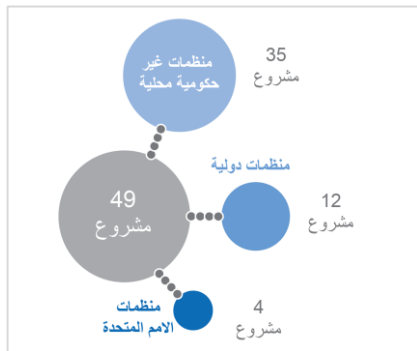
الصندوق الإنساني لليمن يوفر 70 مليون دولار لتنفيذ مشاريع

35 مشروعاً من أصل 49 تم اعتمادها سيتم تنفيذها من قبل منظمات غير حكومية محلية

صرف الصندوق الإنساني لليمن الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) مبلغ 70 مليون دولار لتنفيذ أنشطة منقذة للحياة في مختلف أنحاء اليمن وتم إيلاء الأولوية في التمويل لعدد 95 مديريةية في 15 محافظة تشمل محافظات محرومة من الخدمات مثل حجة وتعز وصعدة ولحج والبيضاء والضالع وشبوة والتي أعطيت أولوية في التمويل. إن هذه المديرية هشة للغاية بسبب تجمع عوامل سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع أعداد النازحين أو العائدين فيها.

سيتم من خلال هذا المبلغ تمويل 49 مشروعاً سيتم تنفيذها من قبل 4 وكالات تابعة للأمم المتحدة (11 مليون دولار) و 12 منظمة غير حكومية دولية (24.5 مليون دولار) و 35 منظمة غير حكومية محلية (33.8 مليون دولار). وتم الاتفاق على توزيع هذا التمويل من خلال عملية تشاورية أطلقها المنسق الإنساني في أغسطس 2017م وشملت المجموعات القطاعية والشركاء الآخرين على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

يُعتبر الصندوق الإنساني لليمن هو أكبر صندوق مجمع للتمويل في اليمن حيث خصص الصندوق حوالي 128 مليون دولار



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، وحدة التمويل الإنساني

دعم الاستجابة المتكاملة للنازحين الأشد ضعفاً والعائدين والمجتمعات المستضيفة لهم من خلال ضمان الوصول إلى الحد الأدنى من الخدمات التي تشمل المأوى المناسب والمواد غير الغذائية وإدارة المخيمات والغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة والتغذية وخدمات الحماية ويُستهدف من خلال الظروف الثالث (5 ملايين دولار) دعم الشركاء في الاستجابة المستمرة لوباء الكوليرا.

تم إعداد ثلاثة مظارييف للتمويل من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأشد إلحاحاً حيث يهدف المظروف الأول (45 مليون دولار) إلى معالجة الأسباب الكامنة والمباشرة التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال ضمان إتاحة الوصول المناسب إلى الغذاء والتغذية والصحة وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة للفئات الأشد ضعفاً وهشاشة بينما سيتم من خلال المظروف الثاني (20 مليون دولار)

يعطي الصندوق الإنساني لليمن الأولوية للمشاريع التي تستهدف 95 مديريةية في 15 محافظة أشد تضرراً بسبب تجمع عوامل سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع أعداد النازحين أو العائدين

حصل الصندوق الذي تم إنشائه في عام 2015م على 116 مليون دولار من 18 مانحاً حتى هذا التاريخ من عام 2017م بالإضافة إلى مبلغ 22 مليون دولار تم ترحيلها من عام 2016م وتم في بداية هذا العام تخصيص ما يقارب من 60 مليون دولار.

قصص أسرتين استفادتتا من مشروع خدمات المأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة والمساعدة الغذائية الطارئة الممول من قبل الصندوق الإنساني لليمن الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنفذ من منظمة أكتد.

النازحون في تعز يصارعون للتأقلم مع الوضع

اضطرت علوم البالغة من العمر 30 عاماً وهي أرملة وأم لخمس بنات وولد لمغادرة المنزل الذي تعيش فيه مع أسرتها في قرية الموارد في مديرية التعزية بمحافظة تعز هرباً من القصف الجوي والقتال على الأرض في المنطقة.

وغادرت الأسرة القرية حاملة معها فقط الملابس التي ترتديها واستقرت في قرية مجاورة أكثر أماناً نوعاً ما. واستأجرت علوم محلاً صغيراً للعمل فيه ولكنها تعاني من قلة الدخل وعدم قدرتها على توفير الحاجات الأساسية للأسرة مثل الغذاء والمياه والدواء.

من أجل تخفيف العبء المالي على الأسرة قررت علوم تزويج ثلاث من بناتها الصغار. وتقول علوم "لم يكن لدي المال ولم استطع إطعام جميع أطفالتي" وتضيف "لم أرغب بتزويج بناتي وهن بهذه السن المبكرة ولكنني لم أتحمل بكائهم وجوعهم. أنا نادمة أشد الندم على ما فعلته وعلى الأخص عندما أراهن يعانين من معاملة أزواجهن السيئة".

تعتمد علوم بشكل رئيسي على التبرعات من الجيران لتبقى على قيد الحياة وكل ما تحصل عليه تدفع به إيجار المحل وتشتري به طعاماً. تقول علوم والدموع تترقرق في عينيها "أحاول استهلاك بصلصة واحدة فقط طوال الأسبوع. لقد أصبح الطعام غالياً جداً ونحن نأكل كميات بسيطة فقط ونحاول ادخار الباقي".

في بعض الأيام لا تحصل علوم على ما يكفي من المال والمساعدات وتضطر للذهاب إلى السوق لاقتراض المستلزمات الغذائية. تقول علوم "إنني أفضل الموت على أن أشحت. في بعض الأيام، يذهب الأطفال للنوم بأمعاء خاوية".

مثله مثل علوم، نزح محمد البالغ من العمر 65 عاماً بسبب القتال من تعز وانتقل إلى قرية محجر في مديرية ذو السفال بمحافظة إب وهنا يعيش محمد وأسرته مع نازحين آخرين في مدرسة.

لا يستطيع هذا الجندي السابق العمل بعد أن أصبح معاقاً بسبب جلطة دموية كما لا يحصل على أي راتب وزوجته مصابة بفقر الدم وأحد أطفالهم الثلاثة يعاني من الإعاقة. كما أن إحدى بناتهم الثلاث مطلقة ولديها طفل.

يقول محمد "هناك مياه في المدرسة ولكنها ليست كافية لجميع من يعيشون فيها. حيث تتشارك أربع أو خمس أسر في خزان واحد صغير ونحن مجبرون على البحث عن المياه في مناطق أخرى الأمر الذي قد يكون خطيراً للأطفال. عندما نجد عمالاً في أي يوم نستخدم المال لشراء الطعام فقط – وجبتين صغيرتين كل يوم. يستطيع الكبار الصبر على الجوع والعطش ولكن الأطفال لا يستطيعون".

لقد أثرت قلة الغذاء والمياه على صحة محمد وأسرته حيث يعاني الأطفال من سوء التغذية ويعانون من أمراض متعددة. تفتقر الأسرة للمستلزمات الضرورية وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنسانية. انتهى مشروع 2016/2017 مبكراً هذا العام ووجدت الأسر نفسها مجدداً بدون أي مساعدة. تقول علوم "أتمنى لو يتم تمديد هذا المشروع على الأقل حتى تنتهي الحرب".

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع:

جورج خوري: مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، khouryg@un.org

فيدريكا داندرياجيوفاني: ، رئيسة قسم الاتصال والتقارير ، dandregiovannif@un.org

يمكنكم الحصول على النشرات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عبر زيارتكم للروابط الإلكترونية التالية:

www.unocha.org/yemen | www.unocha.org | www.reliefweb.int